العدد (1928) السنة الثامنة - السبت (9) تشرين الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خـــارج الحـــدود

## الانتخابات الأغلى

■ حازم مبيضين

تكتسب الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة أهميتها من كونها تتم على ثلاثة مستويات، أولها التنافس على جميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٤٣٥ مقعداً، والثاني انتخاب ثلث أعضاء المجلس البالغ عدده ٣٤ مقعداً، إضافةً إلى ثلاثة مقاعد أخرى، أحدها لاختيار السيناتور الذي سوف يحل محل جورج بايدن الذي تولى منصب نائب الرئيس، إضافة إلى اختيار اثنين آخرين بدلاً عن سيناتورين توفيا خلال الفترة الماضية، والمستوى الثالث انتخاب حكام لسبعة وثلاثين ولاية إضافة إلى اختيار حاكمين لمنطقتين إقليميتين.

الديمقراطيون يسيطرون اليوم على منصب الرئيس، وأغلبية مقاعد مجلسي النواب والشيوخ، إضافةً إلى أغلبية حكام الولايات، لكنهم يخشون احتمال صعود الجمهوريين، ما يتيح لهم السيطرة على الأغلبية في مجلس الشيوخ إضافة إلى أغلبية حكام الولايات، وبما سيؤدي حتماً إلى تزايد متاعب إدارة أوباما، خصوصاً وأن استطلاعات الرأي العام الأخيرة تشير إلى أن الديمقراطيين يضمنون في مجلس النواب، الفوز في ٢١٩ دائرة انتخابية مقابل ١٨٠ دائرة للجمهوريين، مع وجود ٢٩ دائرة لم تتحدد بعد المعالم الرئيسية الخاصة بتفضيلات الناخبين فيها، أما في مجلس الشيوخ فان للديمقراطيين ٤ مقاعد مضمونة، والجمهوريون لهم ١١، أما بقية المقاعد البالغ عددها ٢٢ مقعداً فلم تتضح بعد المعالم والخطوط الرئيسية المحددة لتفضيلات الناخبين، وبالنسبة لحكام الولايات فان النتائج ستكون متقاربة وتقول الاستطلاعات إن الجمهوريين سيحصلون على نسبة ٣٩٪ و ٤٠٪ للديمقراطيين، وعلى الأغلب أن يؤدي "انطباع اللحظة الأخيرة" إلى التأثير على توجهات ٢١٪ من الرأي العام الأمريكي.

يعتمد الديمقراطيون على أنهم مازالوا الأكثر اهتماماً وتركيزاً على القضايا الداخلية، كالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في حين مازال الجمهوريون أكثر اهتماماً بتفعيل السياسات الخارجية القائمة على مبدأ التدخل، وشن المزيد من المواجهات، حماية لأمن المصالح الأمريكية، وأدى تباين الاهتمام بين الحزبين إلى اندلاع العديد من المواجهات بينهما، ففي حين سعى الديمقراطيون إلى فرض المزيد من الضرائب على أصحاب الدخل العالي، وخفضها على أصحاب الدخول المتدنيه، سعى الجمهوريون إلى إعفاء أصحاب الدخل العالي من الضرائب المرتفعة والإبقاء على الضرائب المرتفعة المفروضة على أصحاب الدخل المنخفض.

في الانتخابات النصفية المقبلة، التي يقال إنها سوف تكون الأكثر كلفة في التاريخ الأميركي، والمتوقع استنزافها ما يزيد عن ٥ مليارات دولار، ستتضح معالم الانتخابات الرئاسية التي تليها، ويخشى الديمقراطيون ما يوصف بأنه كارثة انتخابية تؤثر في إمكانية التجديد لاوباما، في حين يشن الجمهوريون حملات ضخمة ينفقون فيها عن سعة من أموال من الشركات الكبرى، معتمدين على حكم المحكمة العليا الأمريكية في وقت سابق من هذا العام بإمكانية عدم الكشف عن الجهات المانحة، ويتوقع أن يبلغ المال المنفق على الانتخابات النصفية المقبلة خمس أضعاف ما أنفق على السباق نحو البيت الأبيض قبل عامين.

الانتخابات النصفية ستأتي في الثاني من تشرين الثاني وإذا منح الناخبون الأمريكيون أصواتهم للجمهوريين، فإن مشكلة إدارة أوباما الديمقراطية ستكون أكثر تعقيداً، لأن النواب الجمهوريين سوف يستغلون هذه السيطرة، للقيام بإصدار المزيد من القوانين والتشريعات المقيدة لحرية حركة أوباما، إزاء ملفات العراق ولبنان واليمن والسودان وأفغانستان، إضافة لملف القضية الفلسطينية الموضوع اليوم على نار شديدة السخونة، فيما يستغل نتنياهو موضوع الانتخابات، للحصول على مكاسب إضافية من واشنطن على حساب الفلسطينيين، وفيما تتخبط الإدارة الأميركية في مواقفها من الوضع السياسي المأزوم في بلاد ما بين النهرين.

ملف المدى

الحديث عن الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ليس بالأمر اليسير، فهذا البلد الذي يعد اكبر قوة في عالم اليوم وتكاد اقتصاديات العالم بأسره ترتبط به وباقتصاده، ذلك لأن تجربته في الديمقراطية تكاد تكون فريدة على الرغم من انه كدولة ليس بالامتداد الزمني الكبير في عمق التاريخ مثلما في بلدان أخرى لها آلاف السنين من الحضارة. قوميات متعددة وأعراق متنوعة ولغات كثيرة وثقافات تعيش تحت خيمة واحدة ووطن واحد هو حلم ملايين المهاجرين الهاربين من جحيم بلدانهم الفاقدة للديمقراطية.. (المدى) في ملفها اليوم تفتح صفحات من ديمقراطية أمير كا وتسلط حزمة ضوء عليها والمناسبة هي انتخابات التجديد النصفي التي يمكن ان تعيد ترتيب المشهد السياسي لبلد كل شي يجري فيه يمتد أثره الى العالم بأسره.

■ أعد الملف / جمال القيسي

### آخر صفحاتها انتخابات التجديد النصفي

# القطب الأوحد في العالم.. ديمقراطية يشتاق لها الكثير في أرجاء المعمورة

## اوباما يواجه انتخابات التجديد النصفي للكونغرس بنتائج استطلاعات محبطة

استطلاعات محبطة لاوباما..... أف.ب

على الرغم من ان اول كونغرس اميركي في عهد باراك اوباما كان من اكثر البرلمانات الاميركية انتاجا الا ان الاصلاحات التاريخية التي اقرها نالت في الوقت نفسه كثيرا من شعبيته ما ينذر بانتخابات صعبة بالنسبة لحزب الرئيس الديمقراطي في تشرين الثاني المقبل.

وفي كانون الثاني ٢٠٠٩ بدأ الكونغرس الـ١١١ مع اغلبية كبيرة للديموقراطيين في مجلسيه دورته البرلمانية في واشنطن في الوقت الذي تولى الرئيس الجديد باراك اوباما مهام منصبه، وبعد اقل من شهر واحد اقر النواب خطة عملاقة للرئيس للنهوض بالاقتصاد بمبلغ ٧٨٧ مليار دولار.

وفي العام التالي وبعد اشهر من النقاشات الحادة اعتمد الكونغرس في النهاية اصلاحا واسعا لنظام التأمين الصحي ييسر الحصول على العلاج لملايين الاميركيين، ثم جاء تبني اصلاح نظام الانضباط المالي الرامي الى منع تكرار ازمة خريف ٢٠٠٨ ليمنح الرئيس اوباما ثاني انتصار تشريعي كبير له في ٢٠١٠.

واستنادا الى اخر استطلاعات للرأي فان الديمقراطيين قد يفقدوا الغالبية في الكونغرس اثر هذه الانتخابات التي يجرى خلالها تجديد ثلث اعضاء مجلس الشيوخ وكل اعضاء مجلس النواب.

وبحسب استطلاع للرأي اجراه "معهد جالوب" ونشرت نتائجه مؤخرا، فإن خصوم اوباما يتقدمون على الديمقراطيين بفارق تاريخي قدره ١٠ نقاط، اي٥١ في المئة من نوايا التصويت مقابل ٤١ في المئة.

وفي استطلاع اخر اجراه "معهد جالوب" مع صحيفة "يو اس ايه توداي" ونشرت نتائجه، الاسبوع الماضي، فإن الجمهوريين يستفيدون من رصيد الثقة لدى الناخبين في مختلف الميادين، بما في ذلك الاقتصاد والصحة ومكافحة الارهاب والهجرة، اما الديمقراطيون فيتقدمون في ملف وحيد هو البيئة.

ويقول جون بيتني استاذ العلوم السياسية في جامعة كاليمونت ماكينا كوليدج (كاليفورنيا) "اذا قسنا الامر باهمية القوانين المعتمدة فان هذا الكونغرس يعتبر تاريخيا"، غير انه اوضح ان "الكونغرس انجز امورا عظيمة لكنها لا تحظى بتأييد شعبي"، مشيرا الى ان "جميع استطلاعات الرأي أظهرت ان الاميركيين يعارضون الاصلاح (نظام التأمين الصحي) وهو امر شديد الضرر"، وبذلك سيكون على حزب الرئيس ان يبدأ حملته لانتخابات تجديد ٤٣٥ مقعدا في مجلس النواب وثلث مقاعد مجلس الشيوخ وهو يعاني من بعض الاعاقة ومن انخفاض عام في شعبيته.

وعلاوة على ذلك فان حالة الاقتصاد الذي لا يزال هشا مع استمرار خسارة الوظائف وبقاء معدل البطالة عند نحو ٩,٥٪ سيكون من الاشياء التي ستركز عليها حملة المعارضة الجمهورية، ويرى مات ديكنسون استاذ العلوم السياسية في ميدلبري كوليدج (فرمونت) "انه ستهيمن على انتخابات منتصف الولاية اولا الوظيفة وثانيا الاقتصاد"، واعتبر ديكنسون انه من الممكن ان يلجأ الديمقراطيون الى استخدام ورقة حصيلة ادارة بوش.

وقال "يأمل المرشحون الديمقراطيون في ان لا تكون ذاكرة الناخبين ضعيفة وان يتمكن هؤلاء من النظر الى الوراء ليقولوا (لقد ورثنا هذه النكبة في الواقع)"، وكثيرا ما شددت الادارة الديمقراطية في الاسابيع الاخيرة على ان الوضع الاقتصادي هو نتاج سياسات فاشلة، ضريبية خاصة، في عهد الرئيس الجمهوري جورج بوش.

في الوقت نفسه قدم مكتب رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي بعض النصائح للمرشحين حتى يتمكنوا من تسويق الانجازات التشريعية بشكل افضل للناخبين الذين لن يشعروا بنتيجتها الا بعد وقت طويل، وعادة ما يفقد الحزب الحاكم في البيت الابيض والكونغرس بعض المقاعد في اول انتخابات للتجديد النصفي، وهكذا سيكون على الديمقراطيين، الذين فازوا بالكثير من المقاعد في انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ الدفاع عن انفسهم اكثر من معارضيهم.

ويقول لاري ساباتو استاذ العلوم السياسية في جامعة فيرجينيا "الكل يعلم ان الديمقراطيين سيفقدون الكثير من المقاعد، المسألة تتعلق فقط بمعرفة ما اذا كان سيكون عددها كافيا لكي يسيطر الجمهوريون على الكونغرس".

وكان الرئيس الامريكي باراك اوباما بدأ حملته لانتخابات التجديد النصفي للكونغرس وهو مسلح ببرامج جديدة مقترحة لحفز الاقتصاد كاشفا عن خطة جديدة تتضمن تخصيص ٥٠ مليار دولار لمشاريع البنى التحتية للطرق والملاحة الجوية والسكة الحديد سعيا لتحفيز الانتعاش الاقتصادي،وتعهد فيها بأنه سيعمل على خفض معدل البطالة البالغ ٩,٦ في المئة.

ويشمل الانفاق على الطرق والجسور والاموال التي منحت للحكومات المحلية لتجنب تسريح مدرسين وعمال اطفاء وضباط شرطة.

يذكر انه خلال الانتخابات الحزبية التمهيدية التي جرت خلال الاشهر الماضية فإن نسبة مشاركة الناخبين الجمهوريين كانت اكبر بكثير من تلك لدى الناخبين الديمقراطيين.

والجمهوريون بحاجة الى الفوز بـ٣٩ مقعداً في الانتخابات المقبلة لامتلاك الاكثرية في مجلس النواب، اما في مجلس الشيوخ فهم في حاجة الى ٤١ مقعدا، الا ان الديمقراطيين يستفيدون من تقدم على صعيد الوفرة في الاموال المخصصة للحملة الانتخابية، فاللجنة الديمقراطية المكلفة الانتخابات في مجلس النواب تمتلك ٣٦ مليون دولار، في حين لا تزيد اموال نظيرتها الجمهورية عن ٢٢,١ مليون دولار.

# انتخابات التجديد النصفي.. معركة حامية الوطيس بين الديمقراطيين والجمهوريين

جون بونر

اوباما في حملة انتخابية..... أف.ب

فيما يقترب موعد انتخابات الاستحقاق التشريعي الأمريكي لمنتصف الولاية لتجديد كامل المقاعد الـ ٤٣٥ في مجلس النواب و٣٧ مقعداً من أصل مئة في مجلس الشيوخ و٣٧ منصباً لحكام الولايات، والتي لم يعد يفصل الأمريكيين عنها سوى شهر واحد تقريباً، ارتفعت وتيرة الحملات الانتخابية للحزبين المتنافسين الديمقراطي الحاكم وغريمه التقليدي المعارض الحزب الجمهوري.

ويبذل الرئيس الأميركي باراك اوباما وأعضاء حزبه الديمقراطيون في الكونغرس قصارى جهودهم، في مواجهة خصوم جمهوريين ترجح استطلاعات الرأي فوزهم على خلفية موجة من الاستياء بأثر خطة الإصلاحات الواسعة التي تبناها اوباما منذ بداية ولايته وحتى الآن، فمن ويسكنسون (شمال) حيث تحدث أمام ٢٦ الفا و ٥٠٠ شخص الى ايوا (وسط) مروراً بفرجينيا (شرق) أمام تجمع حي، كثف باراك اوباما تنقلاته الانتخابية هذا الأسبوع مستعيدا نبرته اثناء حملته الرئاسية في ٢٠٠٨.

وفي الكونغرس أوقف الديمقراطيون اعمالهم منذ مساء الأربعاء الماضي ليسلكوا طريق المعركة قبل أسبوع مما كان مقررا، والخميس استقبل اوباما الزعماء الديمقراطيين في اجتماع استراتيجي أخير في البيت الأبيض قبل الانتخابات.

وقال مصدر ديمقراطي في الكونغرس "انها فرصة لكل منهم للمجيء للتجمع قبل ان يعود الجميع الى منازلهم" استعدادا للحملة.

اما النواب الضعفاء في الدوائر او الولايات المعروفة بميولها المحافظة فسيلقون صعوبة في الدفاع عن حصيلة الأداء الديمقراطي مع استمرار البطالة ومع اقتصاد ما زال مترنحاً، وفي المقابل سيتمكنون من مهاجمة المعارضة التي ترغب في رأيهم في العودة الى "السياسات القديمة نفسها" التي فشلت في ظل إدارة الرئيس السابق جورج بوش.

ومنذ ان ذكر الرئيس اوباما نحو عشر مرات اسم زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس النواب جون بونر في خطاب القاه في كليفلاند مطلع أيلول الماضي، فان زعيم المعارضة أصبح الرجل الواجب إسقاطه، وبونر الذي سيصبح رئيساً لمجلس النواب في حال فوز الجمهوريين في الثاني من تشرين الثاني، يشكل هدف العديد من إعلانات الديمقراطيين، ويصف آخرها تحت عنوان "انه امر مضحك"، جون بونر صديقا لجماعات الضغط يزعم بانه يريد إصلاح ممارسات الكونغرس، وهو موضوع يثير الضحك بحسب الديمقراطيين.

فضلا عن ذلك فان حزب الرئيس اوباما يمكن ان يعول على الانقسامات في المعسكر الجمهوري، مع وجود مرشحين للحركة المحافظة المتشددة "تي بارتي" يطغون على اليمين التقليدي في ولايات عدة.

ويحتاج الجمهوريون الى ٣٩ مقعدا إضافياً للفوز بالغالبية في مجلس النواب، حيث يرى عدد من المحللين ان هذا الهدف بمتناول يدهم، إذ يعتبر نات سيلفر المسؤول عن المدونة المتخصصة "فايفثرتيويت" بحسب اخر التوقعات ان الجمهوريين قد يحصلون على نحو ٢٢٣ مقعدا والديمقراطيين على ٢١١ مقعدا من أصل مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٤٣٥.

وبحسب غالوب فان جميع المؤشرات سلبية بالنسبة للديمقراطيين. فشعبية الرئيس بلغت ٤٤٪ مقابل ١٨٪ للكونغرس ذي الغالبية الديمقراطية.

ومعروف تاريخيا ان حزب الرئيس الذي ينتخب للتو يخسر مقاعد في الكونغرس اثناء أول انتخابات منتصف الولاية، وفي موازاة ذلك قد يكون هناك تراجع لدى الديمقراطيين لجهة الأموال المتوافرة للحملة بسبب وجود مانحين كبار للجمهوريين بين جماعات الضغط والعالم الصناعي.

اما الجمهوريون فبإمكانهم الاعتماد على منظمات مثل "اميركان كروسرودز" التي جمعت لوحدها ٣٢ مليون دولار منذ إنشائها في آذار ٢٠١٠ لمساعدة المرشحين المحافظين في حملاتهم، خصوصا عبر إعلانات متلفزة.

وأمام هذا التدفق للأموال قرر الحزب الديمقراطي ضخ ٥٠ مليون دولار في الحملة في اطار برنامج بعنوان "تصويت ٢٠١٠".

وبين النواب الذين يعتبرون الأكثر عرضة لخسارة مقاعدهم في مجلس النواب ديمقراطيين انتخبوا في العام ٢٠٠٨، وفي الإجمال يرى المحلل السياسي تشارلي كوك ان نحو أربعين نائبا ديمقراطياً قد يخسرون مقاعدهم.

وفي مجلس الشيوخ يحظى الديمقراطيون بغالبية ٥٩ مقعدا من اصل مئة مع تعداد سناتورين مستقلين، ويتعين على الجمهوريين في هذه الحالة الفوز بعشرة مقاعد على الاقل لكي يأملوا في الحصول على الغالبية.

وبين الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الذين يعتبرون الأكثر عرضة لخسارة مقاعدهم زعيم الغالبية هاري ريد في نيفادا (غرب) وباتي موراي (واشنطن، شمال غرب) وبرباره بوكسر (كاليفورنيا، غرب) او راس فينغولد (ويسكونسن، شمال).

واذا ما استعاد الجمهوريون الغالبية في مجلس النواب فأنهم قد يعرقلون بعض الإصلاحات التي تم تبنيها في ظل الغالبية الديمقراطية في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مثل الإصلاح الواسع للتغطية الصحية او ضبط المالية، لكن على الديمقراطيين ان يحتفظوا بأقلية معطلة مع إمكانية ان يستخدم الرئيس اوباما حقه في الاعتراض (الفيتو).

وفي الولايات الأميركية يسيطر الديمقراطيون حتى اليوم على ٢٦ مركزا للحكام والجمهوريون على ٢٤.

وأثناء الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠٠٨ صوت نحو ١٣١ مليون أميركي مع نسبة مشاركة بلغت ٦٤٪ بحسب مكتب الإحصاء.

## الدستور عدل ٢٧ مرة والمواطن فيه يخضع لثلاث مستويات من الحكومات!

تعد الولايات المتحدة أقدم فيدرالية في العالم. وهي جمهورية دستورية "يحكمها الأغلبية ويحافظ فيها القانون على حقوق الأقليات"، وهناك نظام للضوابط والتوازنات لتنظيم الحكومة حدده الدستور الأميركي، والذي يعد الوثيقة القانونية العليا للبلاد، وفي النظام الفيدرالي الأمريكي، يخضع المواطنون لثلاث مستويات من الحكومات: الحكومة الفيدرالية، وحكومة الدولة، والحكومة المحلية ؛ وتنقسم واجبات الحكومات المحلية بين حكومات المقاطعات وحكومات الأقاليم، ويتم انتخاب مسؤولي الحكومة التنفيذية والتشريعية من قبل المواطنين من خلال انتخابات فردية داخل المقاطعات، ولا يوجد أي نظام للتمثيل النسبي على المستوى الفيدرالي، ونادراً ما يحدث على المستويات الأقل من ذلك، فيما يتم ترشيح مسؤولي القضاء الفيدرالي والحكومة من قبل السلطة التنفيذية ويجب أن توافق عليهم السلطة التشريعية، على الرغم من أنه يتم انتخاب بعض القضاة والمسؤولين في الدولة عن طريق التصويت الشعبي.

وتتكون الحكومة الفيدرالية من ثلاثة فروع:

- السلطة التشريعية: الكونغرس، والذي يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وهو يضع القانون الفيدرالي، ويعلن بداية شن الحروب، ويوافق على المعاهدات، ولديه نفوذ السعي وسلطة الاتهام، بحيث يمكنه تنحية أي مسؤول من الحكومة.

- السلطة التنفيذية: الرئيس هو القائد العام للجيش، ومن حقه اقتراح مشروع لقانون، وتعيين مجلس الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية.

- السلطة القضائية: وهي المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأخرى، ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس وموافقة مجلس الشيوخ، وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يروها غير دستورية.

ويضم مجلس النواب ٤٣٥ عضوا، يمثل كل منهم مقاطعته في الكونغرس لمدة سنتين، وتقسم مقاعد مجلس النواب بين الولايات من قبل السكان كل عشر سنوات، وطبقا لتعداد السكان لعام ٢٠٠٠، هناك سبع ولايات لديها ممثل واحد كحد أدنى، في حين أن ولاية كاليفورنيا، وهي الأكثر كثافة سكانية، لديها ثلاثة وخمسين. ويتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو، وهناك عضوان لكل ولاية يتم انتخابهم لمدة ست سنوات كحد أقصى ؛ ويتم الانتخاب على ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ كل سنتين، ويخدم الرئيس لفترة من أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه للمنصب لفترة أخرى فقط لا غير، ولا ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع المباشر، ولكن عن طريق نظام انتخاب غير مباشر تتحدد في الأصوات وتوزع طبقا لكل ولاية على حدا.

وتضم المحكمة العليا، برئاسة رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة، تسعة أعضاء يظلون في مناصبهم إلى الأبد.وتم تأسيس حكومات الولايات على نحو مماثل؛ في حين تمتلك نبراسكا مجلسا تشريعياً واحدا، ويتم انتخاب الحاكم(الرئيس التنفيذي) لكل ولاية مباشرة.

تخضع جميع القوانين والإجراءات الخاصة بحكومة الدولة والحكومة الفيدرالية للمراجعة، وأي انتهاك للدستور من قبل السلطة القضائية يعد باطلا، وحدد النص الأصلي للدستور هيكل ومسؤوليات كل من الحكومة الفيدرالية وعلاقتها مع كل ولاية، وتحمى المادة الأولى حق "الحرية العظيم" الخاص بحق hebeas corpus، وهو لفظ لاتيني يطلق على حق المتهم في عدم البقاء محتجزا مدة طويلة رهن المحاكمة دون مبرر قانوني، كما تضمن المادة الثالثة الحق في الحصول على محاكمة أمام هيئة من المحلفين في جميع القضايا الجنائية، وتطلب التعديلات الدستورية موافقة ثلاثة أرباع الولايات، تم تعديل الدستور سبعاً وعشرين مرة ؛ شكلت التعديلات العشرة الأولى وثيقة الحقوق، بينما حدد التعديل الرابع عشر الحقوق الفردية الأساسية للأمريكيين.